Vol.3. No.2, Mar, 2016 ISSN: 2090-5890

# واقع حق الطفل في النماء والتعليم

## دراسة على الأطفال في محافظة نابلس

**د. عماد اشتيه**

**عميد كلية التنمية الاجتماعية والأسرية**

**جامعة القدس المفتوحة -فلسطين**

**الملخص:**

*هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تمتع الاطفال الفلسطينين بحقهم في النماء والتعليم وذلك وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، معتمداً على البيانات الصادرة عن الجهات المهتمة برعاية الأطفال وتعليمهم، وكذلك المؤسسات المهتمة بالدفاع عن حقوقهم، إضافة الى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني.*

*خلصت الدراسة الى أن العبء الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم، وأن هناك تراجعاً في نسبة الأمية بين الأطفال وخصوصا الذكور منهم، وأن أعلى نسبة لتسرب الأطفال من المدارس يعود لأسباب تربوية، تليها الأسباب الأقتصادية والاجتماعية، كما بينت نتائج الدراسة الى أن نسبة التسرب بين الإناث أكبر منها بين الذكور نتيجة الخطوبة والزواج المبكران.*

**Abstract.**

The study aims to identify to what extend the Palestinian children benefited from their rights to development and education in accordance with international convention for the rights of the child. The study used the descriptive analytical approa ch, relying on the related data issued by the specialized professional identities and the child right's defender organizations that are interested in child care and child education; in addition to the statistical reports of the Palestinian Central Bureau of Statistics.

In conclusion, the study found that the greatest burden in providing educational services falls on the Ministry of Education; a decline in the illiteracy rate among children, especially males; the highest dropout rate among children is due to educational, economical and social reasons, and the dropout rate is larger among females, as a result of early engagement and marriage cases.

## تمهيـــد :

تشكل الطفولة احد أهم مراحل حياة الإنســـان التي تتحدد فيها ملامح شخصيته، لذلك اهتمت الـــدول بتوفير الرعاية اللازمة للأطفال لضمان تنمية متوازنة لهم في كافة جوانب حياتهم العقلية والصحية والنفســـية والاجتماعية. ولكل طفل الحق فـــي التمتـــع بســـلامته البدنية والشخصية والحماية من جميع أشـــكال العنـــف والتمتع بجميع الحقوق التي انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن من حقهـــم التمتـــع بالحمايـــة المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالقانون الدولي الجنائي والإنساني.

وقد شكلت اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتهـــا الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من نـــوفمبر ١٩٨٩ ودخلت حيز التنفيذ في الثاني من شهر أيلـــول من العام ١٩٩٠ تتويجا للاهتمام بالأطفال، وتعد هـــذه الاتفاقية التي تشير بوضوح إلى أن الأطفال لهم حـــق التمتع بحقوق الإنسان، وتقـــر بشخصـــيتهم القانونيـــة المميزة، وأهليتهم المتنامية، أكثـــر معاهـــدات حقـــوق الإنسان قبولاً، حيث وقعت عليهـــا وانضـــمت اليهـــا

(١٩٢) دولة، وتمثل موادها الأساسية الاثنتان والأربعون الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تتناول الاحتياجات الخاصة للطفل، الذي عرفته اتفاقية حقوق الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وقد احتوت هذه الاتفاقية على (٥٤) مادة تكفل كل ما للأطفال من حقوق تخص حياتهم وتوفر ضمانات البقاء والنماء والحماية لهم، ويمكن تصنيف المواد الفعلية للاتفاقية في أربع مجموعات رئيسه هي:

- مجموعة حقوق البقاء والصحة.
- مجموعة حقوق النماء والتعليم.
- مجموعة حقوق المشاركة.
- مجموعة حقوق الحماية.

وتشكل هذه الاتفاقية إطاراً للمبادئ القانونية والمعايير التفصيلية التي ينبغي أن تحكم جميع القوانين والسياسات والممارسات التي تؤثر على الأطفال، وهي تشمل تعزيز الوقاية من العنف، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والاجتماعية المناسبة لحماية الطفل من جميع إشكال العنف.

وفي ديباجة النظام الأساسي الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني أكدت السلطة الوطنية على التزامها بمبادئ القانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان بما فيها الالتزام بنصوص اتفاقية حقوق الطفل.

## مشكلة الدراسة:

تمثل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحيطة بالطفل والخدمات الصحية والتعليمية المقدمة له عنصراً أساسياً في تطوره ونمائه البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي، ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي عانى منها الفلسطينيون، والأوضاع الاجتماعية والثقافية التي حددت تاريخيا دور الطفل ومكانته، وما لذلك من اثر على الأطفال، فان مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على واقع حق الطفل في النماء والتعليم في محافظة نابلس كواحدة من الحقوق الهامة التي يجب أن يتمتع بها الطفل من خلال الإجابة على السؤال التالي: **إلى أي مدى يتمتع الأطفال في محافظة نابلس في حقهم في النماء والتعليم كواحدة من الحقوق الأساسية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل الدولية ؟**

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حقوق الطفل في محافظة نابلس وبشكل خاص حق الأطفال في النماء والتعليم، ومدى توفر المؤسسات التعليمية القريبة من أماكن سكنهم، واثر ذلك على حصول الطفل على حقه في تعليم جيد.

## حدود الدراسة:

هذه الدراسة ستتناول واقع حق الطفل في النماء والتعليم في محافظة نابلس بتقسيماتها الإدارية، والتي تشمل المدينة نفسها، والقرى (وعددها ٥٦ قرية) والمخيمات (وعددها ٣ مخيمات)، حيث بلغ عدد سكان محافظة نابلس في العام ٢٠١٠ حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٣٢٠٨٣٠)، وهي تعد ثالث اكبر محافظة في الضفة الغربية من حيث عدد السكان، ويشكل عدد السكان فيها ما نسبته (٨.٥%) من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغ عدد الأسر في محافظة نابلس (٥٩٦٣٠) أسرة بمتوسط حجم (٥.٤) للأسرة الواحدة. اما عدد الأطفال في المحافظة فقد بلغ حوالي (١٧٣٠٠٠).

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهميتها النظرية والتطبيقية، فمن الناحية النظرية فهي من أولى الدراسات التي تناولت واقع حق الطفل في النماء والتعليم في واحدة من أهم المحافظات الفلسطينية وبالتالي ستعكس واقع الأطفال من حيث وضعهم التعليمي، وستزودنا بإطار نظري علمي يساعد المؤسسات العاملة في مجال الطفولة وبخاصة التعليمية منها في بناء برامج وقائية وعلاجية وتنموية للنهوض بواقعهم التعليمي ما يحقق الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

## منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة ، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهر كما هي في الواقع ويعمل على وصفها وتحليلها وربطها بالظواهر الأخرى، حيث قدمت هذه الدراسة وصفا أوليا لحالة حق الطفل في التعليم في محافظة نابلس وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات التي تقدم خدمات التعليم للطفل مثل: وزارة التربية والتعليم، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والمدارس الخاصة، اضافة الى الاحصائيات التي تصدر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

## نبذة عن محافظة نابلس

### السكان:

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ في العام ٢٠١٠ حوالي (٢٣٨٥١٨٠) فرد، يتوزعون بحسب نوع التجمع بنسبة (٦٧.٧%) في المناطق الحضرية، (٢٥.٩%) في المناطق الريفية و (٥.٤%) في المخيمات.

بينما بلغ عدد سكان محافظة نابلس (٣٢٠٨٣٠) فرد يشكلون ما نسبته (١٣.٦%) من مجموع سكان الضفة الغربية ويتوزعون بحسب نوع التجمع السكاني بنسبة (٥٥.٢%) من سكان المحافظة يعيشون في المناطق الحضرية ، (٣٥.٢%) يعيشون في المناطق الريفية في حين أن (٩.٦%) يعيشون في المخيمات. وبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني في محافظة نابلس ما زال فتياً، حيث شكل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (٠-١٤) سنة ما نسبته (٣٩.٧%) من مجمل سكان المحافظة، وهي نسبة قريبة من نسبة السكان في الضفة الغربية في نفس الفئة العمرية والتي بلغت (٤٠.٣%)، في حين شكل الأطفال من سن (٠-١٨) سنة ما نسبته (٤٦.٥%) من مجمل سكان المحافظة.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضا إلى أن متوسط حجم الأسرة في محافظة نابلس قد بلغ في العام ٢٠٠٧ (٥.٤) فرد وهي اقل من متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت في نفس العام (٥.٨) فرد ، فيما كانت نسبة الجنس في محافظة نابلس (١٠٢.٣) ذكر لكل (١٠٠) أنثى وهي اقل من نسبتها في الأراضي الفلسطينية التي بلغت في نفس العام (١٠٣.١) ذكر لكل (١٠٠) أنثى.

### حالة اللجوء

بلغ عدد اللاجئين في محافظة نابلس (83,115) لاجئًا أي بنسبة (26.3 %) من مجمل السكان الفلسطينيين في المحافظة، موزعين بواقع (36,966) لاجئًا في المناطق الحضرية بنسبة (21.2%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الحضرية و 16,738

لاجئًا في الريف ويشكلون ما نسبته (15.1%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الريف و(29,411) لاجئًا في المخيمات ويشكلون ما نسبته ( 96.9%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في المحافظة.

## الخصائص الأساسية للتعليم

بلغ عدد السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر المقيمين في محافظة نابلس والملتحقين بالتعليم (112,947 ) فردًا، وهذا يشكل ما نسبته (41.6%) من مجمل السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر في المحافظة، موزعين بواقع (56,459) ذكرًا يشكلون ما نسبته (41.4%) من مجمل الذكور الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر،( 56,488 ) أنثى يشكلن ما نسبته ( ٤٢% ) من إجمالي الفلسطينيات 5 سنوات فأكثر.

وحول انتشار الأمية في المحافظة فقد أشارت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر بلغ ( 11,358 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته (٦%) من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في المحافظة، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور، حيث بلغ عدد الذكور الأميين (2,455) فرداً يشكلون ما نسبته (2.6%) من مجمل الذكور الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في المحافظة، و (8,903) فلسطينية أمية يشكلن ما نسبته(9.5%) من مجمل الإناث الفلسطينيات 15 سنة فأكثر . وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية(8.0%) تليها للأفراد في المخيمات(7.0 %) وأدناها للأفراد المقيمين في المناطق الحضرية (4.6%).

## نتائج الدراسة

## نتائج الدراسة النظرية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع الأطفال في محافظة نابلس بحقهم في النماء التعليم وذلك وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة في هذا الجزء منها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهات المهتمة برعاية وتعليم الأطفال، والمؤسسات المهتمة بالدفاع عن حقوقهم، إضافة إلى البيانات والإحصاءات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفيما يلي نتائج الدراسة :

## مجموعة حقوق النماء والتعليم

من حق الطفل أن يتلقى تعليماً نوعياً يستهدف "رفع ثقافته العامة وتمكينه على أساس من تكافؤ الفرص، ومن تنمية ملكاته وحصانته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية، ومن أن يصبح عضواً مفيداً في المجتمع". كما أكدت أيضاً المادتان (٢٨) و (٢٩) من اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في التعليم، وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية، وبموجب هاتين المادتين يتوجب على البلدان المعنية أن تجعل التعليم إلزامياً ومتاحاً للجميع بهدف تنمية قدرة كل طفل إلى أقصى إمكاناتها، وتبعا لذلك فان الالتحاق بالمدارس والحصول على نوعية جيدة من التعليم هما من العوامل الأساسية لتحقيق هذا الهدف، وتعزز هاتين المادتين أيضا أربع مواد أخرى في الاتفاقية تؤكد المبادئ القانونية الشاملة لتعليم الطفل وهي المادة (٢) حول عدم التمييز، والمادة (٣) حول المصلحة الفضلى للطفل ، والمادة (٦) حول حق الطفل في الحياة والبقاء

والنماء ، والمادة (١٢) حول حق الطفل في تكوين آرائه الخاصة والتعبير عنها بحرية، وتنص اتفاقية حقوق الطفل مادة (٢٨) على "**تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم ، وتحقيقاً للتنفيذ الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي: جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع، تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني ، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها**".

وبالنظر إلى نظام التعليم الفلسطيني يلاحظ بأنه قد تأثر خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي بتأثيرات سلبية على المستوى البنيوي والمفاهيمي، مما جعل من إعادة ترميمه وبنائه عملية صعبة وتدريجية، فمنذ أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات الخاصة بالتعليم في العام ١٩٩٤ عملت وزارة التربية والتعليم على إعادة بناء نظام التعليم الذي أصابه ضرر كبير نتيجة الاحتلال الإسرائيلي من خلال بلورة خطة خمسيه ارتكزت على مبادئ أساسية منها " التعليم حق إنساني" و " التعليم للجميع" واعتبرت التعليم أساسا للمواطنة، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأداة لنشر الديمقراطية.

تشير بيانات العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أن عدد طلبة المدارس في الأراضي الفلسطينية بلغ ما مجموعه (١٠٩٧٩٥٧) طالبا وطالبة، تشكل الإناث منهم ما نسبته (٥٠%) وهي نسبة موازية تقريبا لنسبة النساء من مجموع السكان لهذه الفئة العمرية ، وتختلف هذه النسب باختلاف المرحلة، فبلغت نسبة الإناث في المرحلة الأساسية (٤٩.٦%) وفي المرحلة الثانوية (٥٣.١%) وشكل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي ما نسبته (١٢.٨%) من مجموع الطلبة في مراحل التعليم المدرسي في حين شكل طلبة المرحلة الأساسية (٨٧.٢%).

واجه التعليم في الأراضي الفلسطينية وبخاصة في السنوات العشرة الماضية تحديات وظروف صعبة مختلفة منها نتيجة سياسات الاحتلال من حواجز وإغلاق وحصار واعتقال لعدد من الطلبة والمعلمين، وأخرى نتيجة الوضع السياسي الداخلي وعدم الاستقرار الأمني والتدهور الاقتصادي، ولكن رغم هذه التحديات فان نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي تتلاءم مع المستويات العالمية ونسبة الالتحاق للمرحلة الثانوية زادت عن ٨٠% (**يونسكو،٢٠٠٧**).

وحول انتشار الأمية في الضفة الغربية فقد أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر بلغ (90,780 ) فردًا وهذا يشكل ما نسبته ( 7.0%)من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور، حيث بلغ عدد الذكور الأميين(21,815) فردًا يشكلون ما نسبته (3.3%) من مجمل الذكور الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية، و(68,965 ) فلسطينية أمية يشكلن ما نسبته (10.7%) من مجمل الإناث الفلسطينيات 15 سنة فأكثر، وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية (9.1%) تليها للأفراد المقيمين في المخيمات (7.3%)وأدناها للأفراد في الحضر (٦.١%).

ومقارنة مع تعداد عام 1997 حول انتشار الأمية والذي يوضح تراجع نسب الأمية بشكل واضح للعام 2007 مقارنة بالعام 1997 ، حيث بلغت نسبة الأمية للفلسطينيين حوالي(14% ) من إجمالي السكان

الفلسطينيين 15 سنة فأكثر، ويشكل نسبة الذكور الأميين ( 7.2% ) و (21.0%) للإناث الأميات، أما توزعها حسب نوع التجمع فكانت (11.5% ) في الحضر، و (16.5%) في المناطق الريفية، و (14.5% ) في المخيمات.

وحول توزيع الطلبة حسب جهة الإشراف خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فيلاحظ أن حوالي (٦٩.٨%) من الطلبة ملتحقون بالمدارس الحكومية، وما يقارب (٢٣.١%) ملتحقون بمدارس وكالة الغوث الدولية وحوالي (٧.١%) ملتحقون بالمدارس الخاصة.

يتضح من هذه المعطيات أن العبء الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة في سن التعليم يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم العالي مع وجود دور مهم لوكالة الغوث الدولية في الإشراف على طلبة المرحلة الأساسية.

أما في محافظة نابلس فقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر المقيمين في محافظة نابلس و الملتحقين بالتعليم (112,947) فرداً، وهذا يشكل ما نسبته (41.6%) من مجمل السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر في المحافظة، موزعين بواقع( 56,459 ) ذكراً يشكلون ما نسبته(41.4% )من مجمل الذكور الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر،( 56,488 ) أنثى يشكلن ما نسبته (42.0%) من إجمالي الفلسطينيات 5 سنوات فأكثر.

وحول انتشار الأمية في المحافظة فقد أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر بلغ (11,358) فرداً وهذا يشكل ما نسبته (6.0%) من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في المحافظة، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور حيث بلغ عدد الذكور الأميين (2,455) فرداً يشكلون ما نسبته (2.6%) من مجمل الذكور الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في المحافظة، و(8,903 ) فلسطينية أمية يشكلن ما نسبته (9.5%) من مجمل الإناث الفلسطينيات 15 سنة فأكثر. وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية (8.0%) تليها للأفراد في المخيمات (7.0%) وأدناها للأفراد المقيمين في المناطق الحضرية (4.6 %). يلاحظ ان نسبة عدد الاميين في محافظة نابلس هي اقل من نسبة عدد الاميين في المحافظات الفلسطينية.

ومقارنة مع تعداد عام 1997 حول انتشار الأمية في محافظة نابلس والذي يوضح تراجع نسب الأمية بشكل واضح للعام 2007 ، حيث انخفضت نسبة الأمية للفلسطينيين من ( 11.7%) من إجمالي السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر عام 1997 لتصبح (6.0 %) عام 2007 ، بينما في تعداد 1997 بلغت نسبة الذكور الأميين (6.1%) و (17.4% ) للإناث الأميات، أما توزعها حسب نوع التجمع فكانت (7.5% ) في الحضر، و(15.3%) في المناطق الريفية، و( 13.2%) في المخيمات.

وفي هذا القسم سوف نلقي الضوء على التطورات الأخيرة التي حدثت على قطاع التعليم في محافظة نابلس، وذلك لتحديد مجالات التقدم وللإشارة إلى المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها التغيير التعليمي في المستقبل، وسيتم التطرق إلى ثلاثة محاور رئيسة والتي تشكل مكونات العملية التعليمية الأساسية وهي: الطلاب، والمدارس، والمعلمون. ونود أن نشير إلى أن البيانات المتعلقة بمحافظة نابلس تخلو من بعض البيانات المتعلقة بواقع التعليم في مديرية جنوب نابلس لعدم توفر البيانات المتعلقة ببعض الموضوعات نتيجة حداثة المديرية.

تشير البيانات المتعلقة بالعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى أن عدد طلبة المدارس (الحكومية، والوكالة، والخاصة) في محافظة نابلس للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بلغ ما مجموعة(٩١٣٨١) طالبا وطالبة، وتشكل الإناث ما نسبته (٥٠%) من الطلبة تقريباً وهذه النسبة متساوية مع نسبة توزيع طلبة المدارس الفلسطينية بشكل عام حيث بلغت نسبة الإناث في المدارس الفلسطينية (٥٠%) والجدول رقم (١) يوضح توزيع الطلبة في محافظة نابلس حسب الجنس والسلطة المشرفة:

**جدول( ١)**

**توزيع طلبة المدارس في محافظة نابلس حسب السلطة المشرفة ، والجنس**

| | المدارس الحكومية | مدارس الوكالة | المدارس الخاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **ذكور** | ٣٧٤٤٨ | ٤٣٧١ | ٣٨٤٣ | ٤٥٦٦٢ |
| **إناث** | ٣٨٦٣٤ | ٤٦٧٥ | ٢٤١٠ | ٤٥٧١٩ |
| **المجموع** | ٧٦٠٨٢ | ٩٠٤٦ | ٦٢٥٣ | ٩١٣٨١ |

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق توزيع طلبة المدارس في محافظة نابلس حسب جهة الإشراف، فقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين في المدارس الحكومية (٧٦٠٨٢) طالباً وطالبة أي بنسبة (٨٣.٢٥%) من طلبة المدارس ملتحقون في المدارس الحكومية، وهذه النسبة تزيد عن نسبة الطلبة الملتحقين في المدارس الحكومية الفلسطينية بشكل عام حيث بلغت النسبة (٧٠%) من الطلبة، بينما بلغ عدد الملتحقون في مدارس الوكالة (٩٠٤٦) طالباً وطالبة وهذا العدد يمثل ما نسبته (٩.٩%) من الطلاب تقريباً، وهذه النسبة تقل عن نسبة الطلبة الملتحقين في مدارس وكالة الغوث الدولية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام حيث بلغت النسبة (٢٣%)، بينما بلغ عدد الملتحقون في المدارس الخاصة ( ٦٢٥٣) طالباً وطالبة وهذا العدد يمثل ما نسبته (٦.٨٥%) من الطلاب وهذه النسبة تتساوى تقريبا مع نسبة الطلبة الملتحقون في المدارس الخاصة في المدارس الفلسطينية بشكل عام حيث بلغت النسبة(٧%).

ومن خلال هذه النتيجة نلاحظ أن العبء الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة في محافظة نابلس يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم، مع وجود دور قليل لمدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة في المحافظة، ويعود ذلك بسبب ارتفاع كلفة التعليم في المدارس الخاصة ومجانية التعليم في المدارس الحكومية، مما يدفع الأسر إلى إرسال أبنائها للتعليم في المدارس الحكومية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر الفلسطينية في مجملها مما يجعل التعليم في المدارس الخاصة يقتصر على النخب الاقتصادية، إضافة إلى أن مدارس وكالة الغوث لا تستقبل إلا الطلبة اللاجئين وللمرحلة الأساسية فقط حيث يلتحق طلبة المخيمات في المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية مما يشكل ضغطاً على هذه المدارس.

وتختلف نسب توزيع الطلبة الذكور والإناث في المدارس حسب المرحلة الدراسية حيث بلغ عدد الإناث في المرحلة الأساسية (٣٩٥٦٠) أي بنسبة (٤٩,٧%) من طلاب المرحلة الأساسية، في حين بلغ عدد الإناث في المرحلة الثانوية (٦١٥٩) أي بنسبة ( ٥٢.٠٨%) من الطلاب وهذه النسب تتفق مع نسب الطالبات في المدارس الفلسطينية حيث بلغت نسبة الطالبات في المرحلة الأساسية (٤٩.٥%) بينما بلغت هذه النسبة في

المرحلة الثانوية (٥٢.٩%). والجدول رقم (٢) يوضح توزيع الطلبة في مدارس محافظة نابلس حسب الجنس والمرحلة الدراسية

**جدول(٢)**

**توزيع الطلبة في مدارس محافظة نابلس حسب الجنس والمرحلة الدراسية**

| | المرحلة الأساسية | المرحلة الثانوية | المجموع |
|---|---|---|---|
| **ذكور** | ٣٩٩٩٦ | ٥٦٦٦ | ٤٥٦٦٢ |
| **إناث** | ٣٩٥٦٠ | ٦١٥٩ | ٤٥٧١٩ |
| **المجموع** | ٧٩٥٥٦ | ١١٨٢٥ | ٩١٣٨١ |

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) ان عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الأساسية قد بلغ (٧٩٥٥٦) طالبا وطالبة أي بنسبة (٨٧.٠٦%) من الطلبة الملتحقون في مدارس المرحلة الأساسية في محافظة نابلس، بينما بلغ عدد الطلبة الملتحقون بالمدارس الثانوية في محافظة نابلس (١١٨٢٥) طالبا وطالبة وهذا العدد يمثل ما نسبته (١٢.٩٤%) من الطلبة .

## الرسوب:

بلغت نسبة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي٢٠٠٧م/٢٠٠٨م في محافظة نابلس (١٨٨١) طالبا وطالبة أي ما نسبته (٢,٠٦%) من الطلاب والجدول رقم (٣) يوضح توزيع الطلبة الراسبين في محافظة نابلس حسب الجنس:

**جدول(٣)**

**توزيع الطلبة الراسبين في مدارس محافظة نابلس حسب الجنس**

| الجنس | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| **ذكور** | ١٠١٨ | %٢.٣٦ |
| **إناث** | ٨٦٣ | %١.٨٨ |
| **المجموع** | ١٨٨١ | %٢.٠٩ |

ويظهر الجدول رقم (٣) أن نسبة الرسوب بين الطلبة الذكور بلغت (٢.٣٦%) بينما كانت عند الإناث (١.٨٨%) وبلغت نسبة الرسوب بين طلبة المدارس في محافظة نابلس(٢,٠٥٦)، على أن تفسير هذا الانخفاض في نسب الرسوب يجب أن يفسر في سياق محددات النظام التربوي الفلسطيني لموضوع الرسوب الذي يسمح للطالب بالرسوب في الصف مرتين، والرسوب يبدأ من الصف الرابع الأساسي، كما تم تحديد نسبة الرسوب المسموح بها في المدارس ٥% في الصف الواحد كحد أقصى.

## تسرب الطلبة من المدارس:

ترتفع نسبة التسرب مع تقدم المرحلة التعليمية، إذ نجد أن نسبة (٢.٣%) من الذكور و(٢.٩%) من الإناث يتركون مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أما في مرحلة التعليم الأساسي فكانت (٠.٨%) للذكور و (٠.٥%) للإناث. وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلي تسرب الطلبة من المدارس منها ما يتعلق بالأسباب التربوية وأخرى اجتماعية وثالثة اقتصادية ، ويبين الجدول رقم (٤) توزيع الطلبة المتسربين من المدارس في محافظة نابلس حسب سبب التسرب والجنس والمرحلة التعليمية.

**جدول(٤)**

**يبين توزيع الطلبة المتسربين من المدارس حسب سبب التسرب ، والجنس والمرحلة التعليمية**

| | الأسباب | المرحلة الأساسية | | المرحلة الثانوية | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكر | أنثى | ذكر | أنثى | ذكر | أنثى |
| أسباب تربوية | تدني القدرة على التحصيل | ٢٥٠ | ٣٦ | ٨٩ | ٢٢ | ٣٣٩ | ٥٨ |
| | الفصل بسبب تجاوز السن القانوني | ١٤ | ٠ | ٥ | ٠ | ١٩ | ٠ |
| | الرسوب المتكرر | ٢١ | ٧ | ٣ | ١ | ٢٤ | ٨ |
| | عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي | ٨٦ | ١٢ | ٥٠ | ١٠ | ١٣٦ | ٢٢ |
| | **المجموع** | **٣٧١** | **٥٥** | **١٥٢** | **٣٣** | **٥١٨** | **٨٨** |
| أسباب اجتماعية | عدم الرغبة في التعليم المختلط أو التعليم خارج مكان السكن | ٦ | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ | ٠ |
| | الموانع الشخصية(الإعاقة الجسدية والنفسية ، والمرض، والوفاة) | ١٠ | ٩ | ١ | ٣ | ١١ | ١٢ |
| | موانع طارئة (السفر، والرحيل، أو السجن والاعتقال) | ٤ | ٧ | ٢٨ | ٢ | ٣٢ | ٩ |
| | الخطوبة أو الزواج المبكران | ٨ | ١٢٥ | ٧ | ٦١ | ١٥ | ١٨٦ |
| | **المجموع** | **٢٨** | **١٣١** | **٣٦** | **٦٦** | **٦٤** | **١٩٧** |
| أسباب اقتصادية | المواصلات ونفقاتها | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| | الخروج للعمل | ١٧٠ | ٠ | ١٠٨ | ١ | ٢٧٨ | ١ |
| | **المجموع** | **١٧٠** | **٠** | **١٠٨** | **١** | **٢٧٨** | **١** |
| أسباب أخرى | | ١ | ٤ | ٠ | ١ | ١ | ٥ |
| **المجموع** | | **١** | **٤** | **٠** | **١** | **١** | **٥** |

يظهر الجدول رقم (٤) الأسباب الكامنة وراء تسرب الطلبة من المدارس في محافظة نابلس، فقد تم تصنيف هذه الأسباب إلى ثلاثة أسباب رئيسة، فكانت أولى هذه الأسباب التربوية، اندرج تحتها عدة أسباب ومن أهمهما : تدني القدرة على التحصيل فقد بلغ عدد المتسربين في المدارس نتيجة تدني التحصيل (٣٩٧) طالبا وطالبة وبواقع (٣٣٩) طالبا و(٥٨) طالبة. كما بلغ عدد الطلاب الذكور المتسربين في المرحلة الأساسية (٢٥٠) طالباً في حين بلغ عدد الطالبات الإناث المتسربات في المرحلة الأساسية (٣٦) طالبة ، أي أن عدد الطلبة المتسربين في المرحلة الأساسية بلغ ( ٢٨٦). كما بلغ عدد الطلاب المتسربين في المدارس

الثانوية (٨٩) طالباً بينما بلغت عدد الإناث (٢٢) طالبة، أي أن عدد الطلبة المتسربين في المدارس الثانوية (١١١) . ويظهر من خلال هذه الأرقام أن تسرب الطلبة الذكور بسبب تدني التحصيل الأكاديمي يفوق عدة مرات تسرب الطالبات الإناث، ومن الأسباب التربوية أيضا (الفصل بسبب تجاوز السن القانوني) فقد انحصرت هذه الأسباب بالطلبة الذكور فقط حيث تم فصل (١٩) طالب بواقع (١٤) طالب في المرحلة الأساسية و(٥) طلاب في المرحلة الثانوية، ومن الأسباب التربوية (الرسوب المتكرر) فقد بلغ عدد المتسربين بسبب الرسوب المتكرر(٣٢) طالبا وطالبة بواقع (٢٤) طالبا و(٨) طالبات، فقد بلغ عدد المتسربين منهم في المرحلة الأساسية (٢١) طالبا و (٧) طالبات، بينما بلغ عدد المتسربين في المرحلة الثانوية (٣) طلاب وطالبة واحدة.

ومن الأسباب التربوية التي أدت إلى تسرب الطلبة: عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي، فقد بلغ عدد الطلبة المتسربين بسبب عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي(١٥٨) طالبا وطالبة بواقع (١٣٦) طالبا و(٢٢) طالبة، منهم (٨٦) طالباً و(١٢) طالبة في المرحلة الأساسية ، بينما بلغ عددهم في المرحلة الثانوية (٥٠) طالبا و(١٠) طالبات. ونلاحظ أن أكثر الأسباب التربوية أدت إلى تسرب الطلبة من المدارس كانت تدني القدرة على التحصيل، ثم جاء في المرتبة الثانية عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي، ثم جاء في المرتبة الثالثة الرسوب المتكرر، بينما جاء الفصل بسبب تجاوز السن القانوني في المرتبة الرابعة.

أما مجموعة الأسباب الثانية فقد كانت أسباب اجتماعية ومن هذه الأسباب (عدم الرغبة في التعليم المختلط أو التعليم خارج مكان السكن) فقد انحصر هذا السبب على الذكور دون الإناث فقد بلغ عدد المتسربين نتيجة لذلك (٦) طلاب في المرحلة الأساسية، ومن الأسباب الاجتماعية (الموانع الشخصية، الإعاقة الجسدية والنفسية ، والمرض، والوفاة) فقد بلغ عدد المتسربين نتيجة لذلك (٢٣) طالب، بواقع (١١) طالبا و(١٢) طالبة موزعين على المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية، ومن الأسباب الاجتماعية (موانع طارئة، السفر، والرحيل، أو السجن والاعتقال) فقد بلغ عدد المتسربين نتيجة لذلك (٤١) طالبا وطالبة أي بواقع (٣٢) طالبا و(٩) طالبات، ومن الأسباب الاجتماعية ( الخطوبة والزواج المبكر) فقد بلغ عدد المتسربين نتيجة ذلك(٢٠١) منهم (١٥) طالبا و(١٨٦) طالبة، فقد بلغ عدد المتسربين من الذكور في المرحلة الأساسية (٨) بينما بلغ عدد الإناث (١٢٥) كما بلغ عدد الذكور المتسربين في المرحلة الثانوية (٧) طلاب ومن الإناث(١٥) فهذا العدد يبين أن أكثر نسبة تسرب من الإناث نتيجة الخطوبة والزواج المبكر كانت في المرحلة الأساسية، كما يظهر من خلال هذه النتيجة أن هذا السبب يتعلق بالإناث أكثر من الذكور حيث أن هناك إعداد كبيرة من الإناث المتسربات مقارنة من الذكور نتيجة الزواج والخطوبة المبكران

وأما مجموعة الأسباب الثالثة فقد كانت الأسباب الاقتصادية، فقد انحصرت في المواصلات ونفقاتها والخروج للعمل. فقد أشارت الإحصائيات بأنه لا يوجد أي طالب تسرب نتيجة المواصلات ونفقاتها بينما بلغ عدد المتسربين نتيجة الخروج إلى العمل (٢٧٩) طالباً جميعهم من الطلاب باستثناء طالبة واحدة تسربت في المرحلة الثانوية ويظهر من خلال ذلك أن هذا السبب متعلق بالذكور دون الإناث كما بينت البيانات. وهناك

أسباب غير معروفة المصدر حيث بلغ عدد المتسربين نتيجة لهذه الأسباب (٦) طلاب.

وإذا ما نظرنا إلى نسب التسرب في لأراضي الفلسطينية في مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) (٠.٠٨%) للذكور وللإناث (٠.٠٥%) أما مرحلة التعليم الثانوي فكانت (٢.٣%) للذكور و(٢.٩) للإناث. أما في مدينة نابلس فقد بلغت نسب التسرب في مرحلة التعليم الأساسية للعام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٧) (١,٢٤%) للذكور وللإناث (٠,٤%) أما مرحلة التعليم الثانوي فكانت للذكور (٥.٢٢%) وللإناث (٠,٦%) وهذه الإحصائيات تدل على أن نسب التسرب بين الذكور أعلى من نسب التسرب بين الإناث وقد يعود ذلك لطبيعة الظروف الصعبة التي يعيشها الأهالي في مدينة نابلس . وبشكل عام فقد بلغت نسبة التسرب من المدارس في مدينة نابلس (١.٢٦).

## الكثافة الصفية

يرى التربويون أن الازدحام في الصفوف عامل مؤثر على نوعية التعليم، وعلى مستوى تحصيل الطلبة ونسب رسوبهم وربما تسربهم من النظام التعليمي، وبالرغم من توجهات الجهات التعليمية لحل هذه المشكلة فلا يزال الازدحام هو السمة الغالبة لكل من مدارس وكالة غوث للاجئين، وكذلك المدارس الحكومية وان كانت أكثر حدة في مدارس الوكالة، كما يعتبر مؤشر الكثافة الصفية من أهم المؤشرات التي تقيس توفر البيئة التعليمية الملائمة للتعلم، وتشير الكثافة الصفية إلى متوسط عدد الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة، فقد بلغ متوسط عدد الطلبة في الشعبة الصفية ( ٣٢.٩) طالبا في الشعبة، والشكل رقم (١) يوضح معدل الكثافة الصفية في مدارس محافظة نابلس حسب السلطة المشرفة:

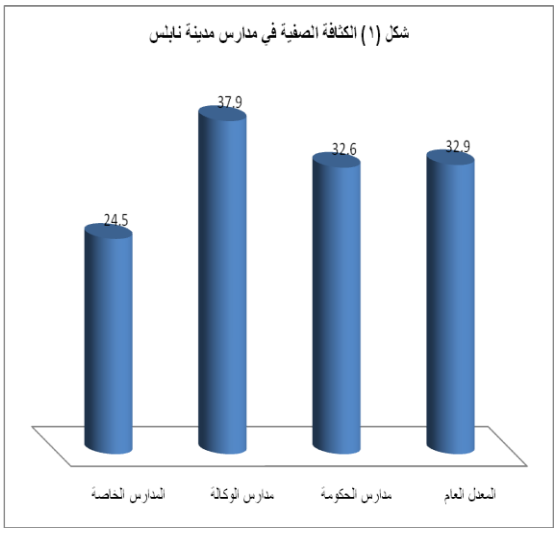


يظهر من خلال الشكل البياني السابق توزيع عدد الطلاب في الشعب الصفية حسب السلطة المشرفة على المدارس، فقد بلغت معدل الكثافة الصفية في مدارس الحكومة (٣٢.٦) طالب لكل شعبة بينما بلغ متوسط الكثافة الصفية في مدارس الوكالة (٣٧.٩) طالب لكل شعبة، في حين كان معدل الكثافة الصفية في المدارس الخاصة (٢٤.٥) طالب لكل شعبة، فإذا ما نظرنا إلى معدل توزيع الكثافة الصفية في المدارس فنلاحظ أن هناك ضغطاً كبيراً على مدارس الوكالة في حين أن معدل الكثافة الصفية في مدارس الحكومة كانت متقاربة جداً مع معدل الكثافة الصفية في مدارس محافظة نابلس، في حين نلاحظ أن معدل الكثافة الصفية في المدارس الخاصة بلغ (٢٤.٥) طالبا لكل شعبة وهذا العدد يتفق مع معدل الكثافة الصفية النموذجي، ونستنتج من ذلك أن معدل الكثافة الصفية في المدارس الحكومية، ومدارس الوكالة كان أعلى من المعدل النموذجي للشعبة علما بان هناك حوالي (٩٣%) من طلبة المدارس يدرسون في مدارس الحكومة ومدارس الوكالة، وهذه النتيجة تشير إلى أن

البيئة التعليمية في المدارس في مدينة نابلس غير ملائمة، مما يتطلب تدخل الحكومة لزيادة عدد المدارس والغرف الصفية، وكذلك التنبيه إلى ضرورة زيادة عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث للتخفيف ما أمكن من حدة الكثافة الصفية في مدارس الوكالة ومدارس الحكومة.

## المعلمون والمعلمات:

يتفاوت معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة، حيث بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في جميع المراحل الدراسية في المدارس الفلسطينية (٢٣.٧) طالبا لكل معلم في العام الدراسي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) بواقع (٢٣.٧) طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية و(٢٨.٩) طالبا لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية و(١٣.٨) طالبا لكل معلم في المدارس الخاصة ، أما معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس محافظة نابلس فقد كانت كما في الشكل رقم (٢):

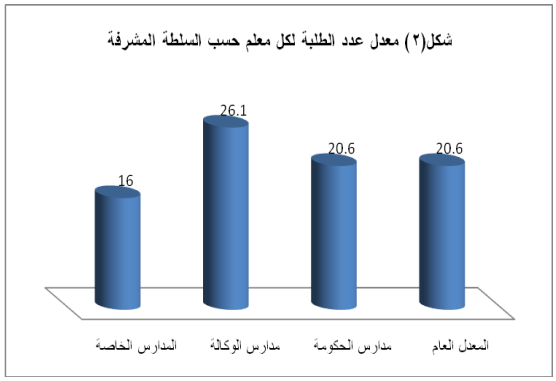


بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في جميع المراحل الدراسية في مدارس محافظة نابلس (٢٠,٦) طالبا لكل معلم وذلك في العام الدراسي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) بواقع (٢٠,٦) طالبا لكل معلم في المدارس الحكومية و(٢٦,١) طالباً لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية و(١٦) طالباً لكل معلم في المدارس الخاصة، ونلاحظ من هذه الإحصائيات أن معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس الوكالة كان اكبر منه في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، إضافة إلى ذلك يعاني الأطفال في المجتمع الفلسطيني من صعوبة مستوي المناهج، ونقص التجهيزات اللازمة والحديثة في المدارس، وتدني المستوي العلمي والمهني لبعض المدرسين إلى جانب غياب دور الأهل في النظام المدرسي ، والاهتمام بكم المعلومات مع إهمال حاجات الطفل الأخرى وعدم الوعي بقيمة اللعب والأنشطة التعليمية.

## الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال :

يعتبر التعليم ما قبل المدرسة واحداً من أهم المراحل التأسيسية في حياة الأطفال، وفي تنمية قدراتهم وتهيئتهم للدخول إلى المدرسة، والتعليم ما قبل المدرسي جزء من النظام التعليمي يتوجب على الدولة تحمل أعباءه ورعايته، ومع ذلك لم يدرج بعد ضمن سلم أولويات وزارة التربية والتعليم الفلسطيني نظرا لارتفاع تكلفته، وقد تولى القطاع الخاص والأهلي مسؤولية توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي، فيما اقتصر دور وزارة التربية والتعليم على دور الإشراف على رياض الأطفال. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٨. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات)**

إن تخلي وزارة التربية والتعليم عن مسؤولياتها تجاه توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي، وغياب الخطط، ونقص الموازنات اللازمة لتطوير هذا القطاع، يسهم في حرمان الأطفال الأكثر فقراً في المجتمع من فرصة الالتحاق برياض الأطفال نظراً لارتفاع تكلفة الدراسة فيها، إضافة إلى أن غياب دور الدولة يسهم

في تعزيز الفجوة في الخدمات ما بين المناطق ويزيد من حرمان أطفال المناطق السكنية المهمشة الصغيرة والبعيدة التي لا تصل لها خدمات القطاعين الخاص والأهلي.

وقد بلغ عدد أطفال رياض الأطفال في العام (٢٠٠٧) (٧٨٩٥١) طفلا وطفلة موزعين على (٩٤٥) روضة، في حين بلغ عدد الأطفال في رياض الأطفال في محافظة نابلس للعام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٧) (٩٢٦٢) والجدول رقم (٥) يوضح توزيع الأطفال حسب الجنس

**جدول(٥)**

**توزيع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال في محافظة نابلس حسب الجنس**

| الجنس | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| **ذكور** | ٤٧٥٨ | %٥١.٣ |
| **إناث** | ٤٥٠٤ | %٤٨.٧ |
| **المجموع** | ٩٢٦٢ | %١٠٠ |

يظهر من خلال الجدول رقم (٥) أن نسبة الأطفال الذكور الذين يلتحقون في رياض الأطفال أعلى بقليل من نسبة الأطفال الإناث اللواتي يلتحقن برياض الأطفال.

وأيضا يشرف القطاع الخاص على مؤسسات التعليم في رياض الأطفال في محافظة نابلس باستثناء واحدة منها تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، إلا انه وبموجب الأنظمة المعمول بها فانه يتوجب أن تجاز جميع رياض الأطفال من وزارة التربية والتعليم العالي وتخضع لإشرافها.

## الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

مع أن هناك موقفا ايجابيا من وزارة التربية والتعليم في تمكين الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم فرصا متكافئة إلا أن هناك معوقات كثيرة تعجز عن تحقيق هذا، فحسب استطلاع وزارة التربية والتعليم لمواقف الطلبة من قضايا مختلفة والذي تم في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ عبر الطلبة عن مجموعة من المعوقات بعضها مرتبط بالأهل أنفسهم وخصوصا إذا كان العجز للإناث، ففي بعض الأحيان وبسبب الخجل الاجتماعي لا يتم إلحاقهن بالمدرسة، وهناك عوامل مصدرها المدرسون أنفسهم والذين عبروا عن عدم قدرتهم على التعامل مع هؤلاء الطلبة بسبب الأعباء التدريسية وظروف العمل ، أما العامل الأخر والذي يشكل أحيانا عاملاً مهما فهو الطلبة أنفسهم وثقافتهم السلبية نحو الإعاقة. أما بالنسبة للعامل البنيوي الناتج عن عدم توفر البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتوفير الاحتياجات اللازمة فتشير إحصائيات الوزارة إلى انه تم انجاز تحسينات على البنية التحتية لحوالي (٥٢٣) مدرسة من بين (١٥٧٧) مدرسة ما بين عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ولم تتمكن من تغطية جميع المدارس المحتاجة للتحسين بسبب نقص الميزانيات، ومن الجدير بالذكر أن الوزارة قد ركزت على العجز الجسدي كأولوية للتعامل معه ولم تلتفت إلى العجز الذهني والنفسي لما يتطلبه من جهد متخصص لم تستطع تأديته، إضافة إلى أن عدد المدارس التي تم تحسينها وتأهيلها لتتناسب مع احتياجات الطلبة المعوقين لم تزد عن ثلث عدد المدارس.

## العنف في المدارس

يشكل العنف في المدارس ظاهرة واسعة الانتشار وتشير معلومات إحصائية من قبل وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٥ أن حوالي نصف الطلبة يتعرضون للعنف أحيانا وباستمرار، وبينت المسوحات أن العنف ينتشر أكثر في مدارس الذكور ويليه المدارس المختلطة واقل نسبة في مدارس الإناث.

يشكل العنف الجسدي ظاهرة ذكورية أكثر منه ظاهرة أنثوية ، ويمكن أن نعزي هذا إلى العنف الاحتلالي الذي يتعرض له الطلبة الذكور أكثر من الإناث ، والضغط الاقتصادي والذي يصبح المشكلة الرئيسية للذكر مما ينفس عنه بأشكال مختلفة منها العنف.

أما بالنسبة للعنف النفسي فتشير المعلومات إلى أن حوالي ثلث الطلبة يتعرضون لمثل هذا العنف، ومن الملاحظ أن الإناث يتعرضن للعنف النفسي أكثر من الذكور وذلك لأسباب ثقافية وخصوصا أن العنف النفسي لا يترك تشويهات مرئية بالرغم مما يتركه من آثار نفسية عميقة تؤثر سلبا على هوية الطالبة الاجتماعية وأحيانا على انجازها الأكاديمي **(وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٥)**

## ملخص النتائج:

١. أن العبء الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة في محافظة نابلس يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم مع وجود دور قليل لمدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة في المحافظة.
٢. بالرغم من تراجع نسبة الأمية من ١٤% إلى ٧% من الأعوام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٨ إلا أن نسبة الأمية بين الفتيات من ١٥ سنة فأكثر تزداد عنها بين الذكور، وتتركز هذه الزيادة في المناطق الريفية تليها المخيمات، وفي المرتبة الثالثة في المناطق الحضرية.
٣. أن أكثر الأسباب التربوية التي أدت إلى تسرب الطلبة من المدارس كانت تدني القدرة على التحصيل، ثم جاء في المرتبة الثانية عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي، ثم جاء في المرتبة الثالثة الرسوب المتكرر، بينما جاء الفصل بسبب تجاوز السن القانوني في المرتبة الرابعة.
٤. يلاحظ أن أعلى نسبة لتسرب الأطفال من المدارس تعود لأسباب تربوية، وثانيا لأسباب اقتصادية وثالثا لأسباب اجتماعية، وان نسبة التسرب لأسباب تربوية بين الذكور أعلى منها بين الإناث، في حين كانت نسبة التسرب لأسباب اجتماعية بين الإناث أعلى منها بين الذكور، ولأسباب اقتصادية بين الذكور أعلى منها بين الإناث.
٥. أن هناك إعداد كبيرة من الإناث المتسربات مقارنة مع الذكور نتيجة الزواج والخطوبة المبكران.
٦. أن معدل الكثافة الصفية في المدارس الحكومية، ومدارس الوكالة كان أعلى من المعدل النموذجي للشعبة علما بان هناك حوالي (٩٣%) من طلبة المدارس يدرسون في مدارس الحكومة ومدارس الوكالة، وهذه النتيجة تشير إلى أن البيئة التعليمية في المدارس في مدينة نابلس غير ملائمة.

## التوصيات:

١. إن ارتفاع معدل الكثافة الصفية في مدارس الحكومة ومدارس الوكالة يتطلب تدخل الحكومة لزيادة عدد المدارس والغرف الصفية وكذلك التنبيه إلى ضرورة زيادة عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث للتخفيف ما أمكن من حدة الكثافة الصفية في مدارس الوكالة ومدارس الحكومة.
٢. بسبب ارتفاع كلفة التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) والذي يديره القطاع الخاص مما يحرم عدد كبير من الأطفال من الالتحاق برياض

الأطفال، توصي الدراسة بان تتولى وزارة التربية والتعليم أيضا مسؤولية التعليم ما قبل المدرسي وتجعله على سلم أولوياتها لأهميته الكبرى.

٣. متابعة التعليم في المرحلة الأساسية وعمل كل ما هو مستطاع لمكافحة ظاهرة التسرب من المدارس في هذه المرحلة سواء كان ذلك بين الذكور أم بين الإناث.

٤. بناء برامج وعمل أنشطة وندوات للتقليل من نسبة الأمية بين الأطفال وخاصة في المناطق الريفية، وحث الأهالي على متابعة أبنائهم والتأكد على ضرورة وأهمية التعليم وبخاصة للإناث في المرحلة الثانوية.

٥. وضع برامج تثقيفية للطلاب والأهالي لمنع الطلبة من التسرب من المدارس والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي والذي يشكل عنصر جذب للتسرب من المدارس مع ما لذلك من مخاطر على الطلبة .

## المراجع


١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. قاعدة بيانات الشهداء.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، التقرير السنوي – ٢٠٠٩ ، أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات ، سلسلة إحصاءات الطفل (رقم ١٢). رام الله – فلسطين.

٣. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٨. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، ٢٠٠٨ (العدد الثالث)، رام الله – فلسطين.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 . النتائج النهائية للتعداد – تقرير السكان – محافظة نابلس. رام الله - فلسطين.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النتائج النهائية للتعداد – تقرير السكان– الضفة الغربية. رام الله - فلسطين.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. مسح القوى العاملة: قاعدة بيانات القوى العاملة، ٢٠٠٨. رام الله – فلسطين.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) – تقرير إحصائي، رام الله، فلسطين.

٨. الخواجا، حمدي وكامل المنسي، الحق في التعليم: سلسلة دراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين، ٢٠٠١، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله–فلسطين.

٩. برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت،٢٠٠٥ ، فلسطين: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، رام الله – فلسطين.

١٠.رائد زيد، ٢٠٠٢. ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١١.وزارة الصحة الفلسطينية، ٢٠٠٨. الوضع الصحي في فلسطين، التقرير السنوي، ٢٠٠٧، فلسطين.

١٢.وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٥ . الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعامين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤ رقم (٨) ، رام الله – فلسطين.

١٣.وزارة شؤون الأسرى والمحررين، ٢٠٠٩– تقرير الأطفال الأسرى– ٢٠٠٨.

- UNESCO, 2007."KeyStrategies for Scaling up Girl's Education in the West Bank and Gaza Strip. A report produced by a team of experts including Eileen Kuttab, Samia Botmeh, Ibrahim Shkaki and Salah Soubani.